



التوزيع: عام

التاريخ: 22 مايو/أيار 2025

اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 7 من جدول الأعمال

WFP/EB.A/2025/7-G/2/Rev.1

وظائف الرقابة

لاتخاذ قرار

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

تقرير موجز عن التقييم الاستراتيجي للدعم الذي يقدمه البرنامج للاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين

موجز تنفيذي

يقدم هذا التقييم الاستراتيجي تقييما مستقلا للدعم الذي يقدمه البرنامج للاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين في الفترة من 2017 إلى منتصف عام 2024. والغرض منه هو الوفاء بمتطلبات المساءلة في البرنامج وإثراء تصميم وتنفيذ السياسات، والاستراتيجيات، والنهج والشراقات ذات الصلة.

وخلص التقييم إلى أن البرنامج حسن قدرته على الاستجابة لحالات النزوح المعقدة والمتغيرة، لكن رؤيته الاستراتيجية وموقفه من مساعدة اللاجئين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين لا تزال غير واضحة، ولا سيما في ما يتعلق بالمهاجرين غير النظاميين. والنهج التي يستخدمها البرنامج لتقديم الدعم غير متسقة بين البلدان، كما أن التوجيهات المؤسسية غير كافية.

وتعكس استجابات البرنامج البرامجية للاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين نقاط قوته التقليدية في تلبية الاحتياجات الفورية بسرعة وعلى نطاق واسع خلال حالات الطوارئ. ويمنح تقديم المساعدات النقدية للاجئين والنازحين داخليا قدرا أكبر من الاستقلالية في اختيار أنواع الأغذية التي يستهلكونها، حتى لو كانت المساعدات المقدمة غير كافية في أغلب الأحيان لتلبية احتياجاتهم بالكامل. وعادة ما تكون مساهمات البرنامج في تلبية احتياجات الأمن الغذائي والتغذية على المدى الأطول للنازحين والمهاجرين غير النظاميين قصيرة الأجل، وصغيرة النطاق ومفتقرة إلى التماسك لأنها مقيدة بشدة بحجم التمويل المتاح وطبيعته، والسياسات الحكومية تجاه اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين، والفرص المحلية لدعم انتقال الأشخاص إلى الاعتماد على الذات.

وفقا لسياسة التقييم في البرنامج (2022) (WFP/EB.1/2022/4-C)، وتوخيا لاحترام سلامة واستقلال استنتاجات التقييم، فإن عملية تحرير هذا التقرير كانت محدودة وبالتالي فإن بعض العبارات الواردة فيه قد لا تتسق اتساقا تاما مع ما يعتمده البرنامج من مصطلحات قياسية أو ممارسات تحريرية. ويرجى تقديم أي طلبات للتوضيح إلى مديرة التقييم.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة F. Bonino

موظفة التقييم

بريد إلكتروني: francesca.bonino@wfp.org

السيدة A.-C. Luzot

مديرة التقييم

بريد إلكتروني: anneclaire.luzot@wfp.org

وتُعتبر نقاط الضعف المتداخلة لدى اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين غير مدمجة بشكل جيد في السياسات والتوجيهات ذات الصلة، وترد ثغرات كبيرة في فهم ورصد البرنامج لنقاط الضعف المحددة للنازحين والمهاجرين غير النظاميين في ظروفهم المختلفة والمتغيرة. وفي حين أن البرنامج يأخذ في الاعتبار جنس الأشخاص وأعمارهم وإعاقاتهم عند توجيه مساعداته، وأن الاستهداف القائم على الاحتياجات يساعد على تحديد أولويات المساعدة للاجئين والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين، فمن النادر أن تكون المساعدة مصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات ومواطن الضعف المحددة لدى مختلف فئات النازحين والمهاجرين غير النظاميين.

ويدير البرنامج المخاطر المتعلقة بالدعم الذي يقدمه للاجئين والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين في المقام الأول في ما يتعلق بقدرته على تجاوز معوقات الوصول. ويأخذ البرنامج في الحسبان بشكل كاف مخاطر الحماية التي تواجه النازحين والمهاجرين غير النظاميين في ما يتعلق بتدخلاته الخاصة بالمساعدات الغذائية، وقد أحرز تقدما كبيرا في تطوير آليات تعقيبات للأشخاص في سياقات النزوح. ومع ذلك، لا توجد مراعاة كافية لمخاطر الحماية التي يواجهها النازحون والمهاجرون غير النظاميين في سياقات أخرى غير نقاط توزيع المساعدات الغذائية، ويواجه البرنامج صعوبات في الرد على التعقيبات من الفئات السكانية المستهدفة، بما في ذلك عند العمل بالشراكة مع منظمات أخرى. وترد فجوة في قدرات الموظفين في مناطق النزوح والهجرة، ولا سيما في ما يتعلق ببرامج الاعتماد على الذات والتدخلات التي تعالج نقاط الضعف المحددة ومخاطر الحماية الخاصة باللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين.

ويستفيد البرنامج من مجموعة من الشراكات الاستراتيجية والتشغيلية لمعالجة التحديات المتزايدة التعقيد التي يواجهها اللاجئون، والنازحون داخليا والمهاجرون غير النظاميين، ولكن هذه الشراكات ستستفيد من تحديد أوضح للأدوار والمسؤوليات. كما أن هناك إمكانية لتعزيز المشاركة مع الحكومات، والمؤسسات الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء المتعاونين في تيسير انتقال النازحين نحو الاعتماد على الذات. وتتفاوت فعالية الشراكات العالمية للبرنامج على الصعيد القطري.

ويوصي التقييم بأن يقوم البرنامج بصياغة موقف مؤسسي واضح بشأن مساعدة اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين؛ وتحديد عرض برامجه وشراكاته التشغيلية لإدماج اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين في كامل مجموعة البرامج؛ وتعزيز نظم بياناته وقدرته التحليلية؛ وضمان استناد جميع البرامج إلى تحليل شامل لوضع اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين في ما يتعلق بمواطن ضعفهم المتقاطعة ومخاطر حمايتهم؛ ووضع نهج منهجي للشراكات الاستراتيجية والتشغيلية مع الوكالات المكلفة بالعمل على مسائل النزوح والهجرة؛ وتعزيز تعبئة الموارد بهدف تلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية للاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين والسكان المضيفين بشكل أكثر فعالية مع تضمين دعم الانتقال نحو حلول طويلة الأجل منذ بداية الاستجابة الإنسانية.

مشروع القرار*

يحيط المجلس علما بالتقرير الموجز عن التقييم الاستراتيجي للدعم الذي يقدمه البرنامج للاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين (WFP/EB.A/2025/7-G/2/Rev.1) ورد الإدارة عليه (WFP/EB.A/2025/7-G/2/Add.1).

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

مقدمة

سمات التقييم

- 1- أجري هذا التقييم الاستراتيجي بتكليف من مكتب التقييم في البرنامج، وهو ويدرس الدعم الذي قدمه البرنامج للاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين خلال الفترة من يناير/كانون الثاني 2017 إلى يوليو/تموز 2024. ويقيم التقييم أداء تدخلات البرنامج لدعم اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين، ويفحص شراكات البرنامج الاستراتيجية، ويستعرض تعامل البرنامج مع النازحين والمهاجرين غير النظاميين في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومراعاة ظروف النزاع، والإعاقة، والحماية، والمساءلة أمام الأشخاص المتضررين، والالتزام بالمبادئ الإنسانية. وبينما يهدف تقرير التقييم إلى تلبية متطلبات المساءلة في البرنامج، فإنه يركز بقوة على التعلم والممارسات الجيدة كجزء من تحليل تطوعي وتكويني يمكن من خلاله توليد أدلة من شأنها أن ترشد السياسات، والاستراتيجيات والنهج التي تؤثر على دعم البرنامج للنازحين¹ والمهاجرين غير النظاميين² في المستقبل.
- 2- ويشمل الجمهور الرئيسي لهذا التقييم قيادة البرنامج والأفرقة التقنية في إدارة العمليات البرمجية، وإدارة الشراكات والابتكار، والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية التي تشرف على عمليات البرنامج وتديرها لمساعدة اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين، والمجلس التنفيذي. ويشمل الجمهور الخارجي الرئيسي الشركاء الاستراتيجيين، وأعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والشركاء الآخرين ذوي الصلة على المستويين القطري والإقليمي، بما في ذلك الحكومات المضيفة.
- 3- ويهدف التقييم إلى الإجابة عن الأسئلة الخمسة الرئيسية الواردة في الجدول 1.

الجدول 1: أسئلة التقييم الرئيسية

سؤال التقييم	
1	ما هي الأساليب التي يتسق بها دعم البرنامج للاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين مع البيئة الخارجية، وإلى أي مدى؟
2	ما مدى فعالية الدعم التشغيلي والدعوي الذي يقدمه البرنامج للاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين في تلبية احتياجاتهم من الأمن الغذائي والتغذية على المدى القصير والطويل؟
3	ما مدى ملاءمة طرائق المساعدة ونهج البرمجة التي يتبعها البرنامج في دعم اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين ومراعاتها للسياق في مختلف الظروف والسياسات؟
4	إلى أي مدى يهيئ البرنامج بيئة تمكينية داخلية مناسبة لدعم اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين؟
5	ما مدى فعالية استفادة البرنامج من شراكاته وترتيباته التنسيقية في دعم اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين وإضافة قيمة مضافة إليها؟

- 4- واعتمد التقييم على أساليب مختلفة لجمع البيانات (الشكل 1) واستند إلى عشر دراسات³ حالة قطرية وثلاث دراسات مواضيعية تغطي المستويات المؤسسية، والإقليمية والقطرية على التوالي. وطبق التقييم نهجا يركز على تيسير المشاركة على نطاق المجتمع المحلي وتمكين المرأة، وأخذ في الاعتبار الأساليب التي تتقاطع فيها مواطن الضعف المحددة التي تؤثر على اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين مع الخصائص الأخرى.

¹ بالنسبة إلى هذا التقييم، يشمل مصطلح "النازحون" اللاجئين والنازحين داخليا. وكان السكان المضيفون والعائدون محور تركيز ثانوي للتقييم.

² فحص التقييم دعم البرنامج للمهاجرين غير النظاميين على وجه التحديد. ويُستخدم هذا المصطلح في التقرير بأكمله ما لم ترد إشارة مباشرة إلى وثائق البرنامج التي تستخدم مصطلح "الهجرة" الأوسع نطاقا.

³ زار فريق التقييم بنغلاديش، ومصر، وموريتانيا، وموزمبيق، وكينيا، وكولومبيا. وتم إجراء دراسات حالة عن بعد لتشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي وميانمار.

الشكل 1: أساليب جمع البيانات وتغطيتها

الوثائق المستعرضة	• وثائق التخطيط الاستراتيجي والإبلاغ على المستوى المؤسسي • استعراضات الخطط الاستراتيجية القطرية والميزانية، والتقارير القطرية السنوية، وخطط الأداء السنوية، والتقييمات، وسجلات المخاطر • تقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية • بيانات ومجموعات بيانات الرصد المؤسسي وعلى المستوى القطري • التقييمات الخارجية، واستراتيجيات وتقارير الشركاء																			345
	25	26	29	27	42	35	23	11	20	10	12	17	3	13	8	35	27	3		
مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين	9	16	6	6	2	6	6	1	4	1						11	8	6		
مناقشات مجموعات التركيز																				

المكاتب القطرية
المكاتب الإقليمية
المقار الرئيسية

المصدر: فريق التقييم

السياق

- 5- في نهاية يونيو/حزيران 2024، بلغ عدد النازحين قسرا في جميع أنحاء العالم حوالي 122.6 مليون شخص نتيجة الاضطهاد، والنزاعات، والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان. وقدرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدد النازحين داخليا بنحو 68.3 مليون، واللاجئين بنحو 38 مليوناً، وطالبي اللجوء بنحو 8 ملايين، والأشخاص الآخرين الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية بنحو 5.8 مليون.⁴
- 6- ولا تزال مجموعة معقدة من العوامل – بما في ذلك النزاعات، والظواهر الجوية غير المتوقعة، وتزايد أعداد الأشخاص في إطار الهجرة غير النظامية – تشكل النزوح والهجرة داخل البلدان وعبر الحدود. ومع استمرار هذه التحديات وتزايد حداثتها، تتوقع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن يصل عدد النازحين قسرا وعديمي الجنسية الذين يحتاجون إلى الحماية إلى 139.3 مليون شخص في جميع أنحاء العالم في عام 2025.⁵
- 7- وفي عام 2023، استضافت بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل 75 في المائة من اللاجئين وغيرهم من الأشخاص المحتاجين إلى الحماية الدولية، واستضافت بلدان تؤمن مجتمعة أقل من 20 في المائة من الدخل العالمي⁶ 80 في المائة من إجمالي عدد اللاجئين في العالم. ويقوم قرابة ثلاثة من كل خمسة لاجئين ونازحين داخليا في المناطق الحضرية، حيث لا تتاح لهم فرص كسب العيش أو الحصول على الخدمات إلا بشكل محدود.⁷ وعلى الصعيد العالمي، يعاني ما يصل إلى 80 في المائة من اللاجئين من انعدام الأمن الغذائي ويعيشون في مناطق تواجه أزمات جوع.⁸
- 8- وتتولى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مهمة حماية اللاجئين وتنسيق الدعم المشترك بين الوكالات من أجلهم بموجب اتفاقية اللاجئين لعام 1951 وبروتوكول عام 1967،⁹ في حين أن المنظمة الدولية للهجرة مكلفة بتنسيق الاستجابات للمهاجرين؛¹⁰ ولا توجد صكوك دولية ملزمة قانوناً تضمن حماية النازحين داخليا أو المهاجرين غير النظاميين. ويتباين اعتماد الاتفاقيات الدولية، والأطر القانونية ونماذج تنسيق العمل الإنساني للنازحين تبايناً كبيراً في ما بين البلدان والفئات السكانية.

⁴ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. 2024. [تقرير اتجاهات منتصف العام 2024](#).

⁵ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. 2024. [النداء العالمي 2025](#): موجز تنفيذي.

⁶ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. 2023. [تقرير مؤشرات الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين لعام 2023](#).

⁷ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. 2024. [الاتجاهات العالمية: النزوح القسري 2023](#).

⁸ Nisbet, C., Lestrat, K.E. and Vatanparast, H. 2022. [تدخلات الأمن الغذائي بين اللاجئين حول العالم: مراجعة استكشافية](#) 522 *Nutrients*, 14:3.

⁹ [مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. حول مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين](#).

¹⁰ المنظمة الدولية للهجرة. [نبذة عنا. من نحن](#).

- وبشكل هذا التعقيد تحديات كبيرة أمام كيانات الأمم المتحدة في وضع وتنفيذ استجابات فعالة، وقابلة للتكيف وموجهة الهدف، ولا سيما عند العمل مع الحكومات التي قد لا تعترف رسمياً بوجود أو احتياجات جميع النازحين أو المهاجرين غير النظاميين.
- 9- وفي عام 2016، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة¹¹ إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، مما أدى إلى وضع إطار شامل للاستجابة للاجئين يهدف إلى دعم استجابة شاملة وكلية للاجئين، والحكومات والمجتمعات المحلية المضيفة التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين لفترات مديدة.¹² وتم تقديم الميثاق العالمي بشأن اللاجئين¹³ والاتفاق العالمي من أجل الهجرة¹⁴ في عام 2018 لتحسين التعاون الدولي بشأن التنقل الآمن والمنظم للأشخاص، وتعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والاعتماد على الذات للاجئين والمهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم القانوني. وبقيادة الأمين العام للأمم المتحدة، أنشئ فريق رفيع المستوى معني بالنزوح الداخلي في عام 2019 لتيسير العمل الجماعي،¹⁵ مما أدى إلى وضع مشروع برنامج عمل بشأن النزوح الداخلي.¹⁶
- 10- وعلى الرغم من تصاعد أزمة النزوح العالمية، فإن العجز المقدر لتمويل دعم اللاجئين في عام 2023 قارب 70 في المائة،¹⁷ وتفاقم ذلك بسبب تحول تمويل المانحين من معالجة أزمات النزوح الممتدة والعمل في السياقات الانتقالية إلى الاستجابة للأزمات الناشئة.¹⁸ وتؤثر التخفيضات في المعونة وتوفير الغذاء تأثيراً غير متناسب على النازحين قسراً، مما يزيد من هشاشتهم ويزيد من مخاطر تعرضهم للعنف والاستغلال.¹⁹

موضوع التقييم

- 11- يسعى البرنامج إلى "تلبية الاحتياجات الغذائية للاجئين وضحايا حالات الطوارئ الأخرى وعمليات الإغاثة الممتدة". وتشير الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 إلى اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين بشكل محدد ولكن محدود، مع التشديد على التقاطع بين النزاع، والكوارث المتعلقة بالطقس والمخاطر الأخرى، والاحتياجات الفورية والأطول أجلاً لهذه الفئات السكانية. وعلى الرغم من الإشارات إلى اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين في إطار سياسة البرنامج، ليس لدى المنظمة سياسة على المستوى المؤسسي لمعالجة احتياجاتهم بشكل صريح، ولا توجد توجيهات محددة بشأن دعم المهاجرين غير النظاميين، في حين تتوافر توجيهات مؤسسية ومشاركة بين البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن دعم اللاجئين والنازحين داخليا.^{20 21}
- 12- واضطلع البرنامج، في إطار جهوده الرامية إلى المواءمة مع بيئة السياسات الدولية لدعم اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين، بدور حاسم في تقديم الخدمات التي تساعد على تلبية الاحتياجات الفورية لهذه الفئات السكانية. وحيثما أمكن، يحول البرنامج دعمه للتركيز على بناء الاعتماد على الذات، والمساهمة في إيجاد حلول دائمة، والتخفيف من الأثر على المجتمعات المحلية المضيفة، وبناء قدرات الحكومات والجهات الفاعلة المحلية على الاستعداد والاستجابة (الشكل 2). وتشمل مساعدة البرنامج للنازحين والمهاجرين غير النظاميين جميع المجالات البرامجية والوظيفية، بما في ذلك المساعدة الغذائية العامة، والوقاية من سوء التغذية وعلاجه، والمساعدة الغذائية للأصول والتدريب، والوجبات المدرسية، وتقييمات الأمن الغذائي والتغذية، والتحليل والرصد، وسلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية، وتعزيز القدرات القطرية والدعوة. وتتنوع المساعدة من حيث طبيعتها والغرض منها بحسب الظروف والاحتياجات الخاصة بالأشخاص المتضررين، وتراعي الشواغل الشاملة المتعلقة

¹¹ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. [إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين](#).

¹² مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. [الإطار الشامل للاستجابة للاجئين](#).

¹³ الأمم المتحدة. 2018. [الميثاق العالمي بشأن اللاجئين](#).

¹⁴ منظمة العمل الدولية. 2019. [الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية](#).

¹⁵ الفريق الرفيع المستوى المعني بالنزوح الداخلي التابع للأمين العام للأمم المتحدة. 2021. [تسليط الضوء على النزوح الداخلي: رؤية للمستقبل - تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالنزوح الداخلي التابع للأمين العام للأمم المتحدة](#).

¹⁶ مكتب المستشار الخاص المعني بإيجاد حلول للنزوح الداخلي. 2022. [خطة العمل بشأن النزوح الداخلي: الالتزامات الأساسية](#).

¹⁷ المصدر: [أداة تتبع تمويل اللاجئين](#) (تم الاطلاع عليه في 30 سبتمبر/أيلول 2024). تم تطوير هذه المنصة من قبل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وتم إطلاقها في عام 2019 كـ "محطة واحدة" للبيانات المالية المتعلقة ببرامج اللاجئين.

¹⁸ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. 2024. [خدمة التتبع المالي](#).

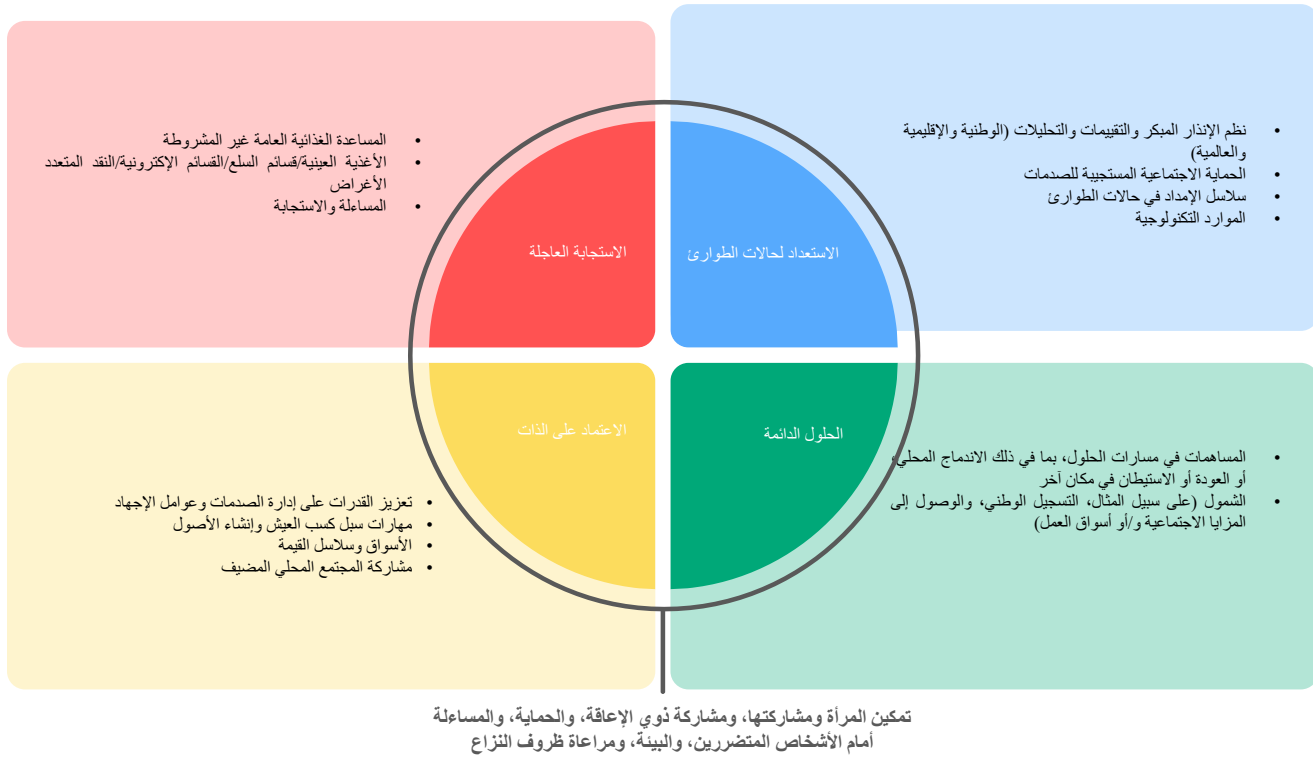
¹⁹ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. 2022. [نقص الغذاء وخفض المساعدات يعرضان المزيد من النساء النازحات لخطر العنف الجنساني](#).

²⁰ البرنامج. 2017. [الدليل الإرشادي لمساعدة اللاجئين](#).

²¹ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبرنامج. 2023. [توجيه مشترك: توجيه أهداف المساعدة لتلبية الاحتياجات الأساسية](#).

بدعم النساء والبنات وتمكينهن، والمشاركة المجتمعية المحلية، والحماية، والمساءلة تجاه الأشخاص المتضررين، والبيئة، ومراعاة ظروف النزاع.

الشكل 2: نطاق برامج البرنامج للاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين



المصدر: فريق التقييم.

13- خلافا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، ليس لدى البرنامج أي تفويض رسمي لحماية اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين. ويقدم البرنامج الدعم لهذه الفئات من خلال مذكرة التفاهم التي أبرمها في عام 2011 مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،²² ومذكرات التفاهم على المستوى القطري أو الإقليمي، والاتفاقيات التقنية مع المنظمة الدولية للهجرة، والشراكات مع الحكومات الوطنية. وفي عام 2020، اشترك البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إنشاء المركز المشترك للتميز في البرامج والاستهداف الذي يهدف إلى تعزيز البرمجة المشتركة وتنفيذ السياسات والتوجيهات التنظيمية بفعالية.²³

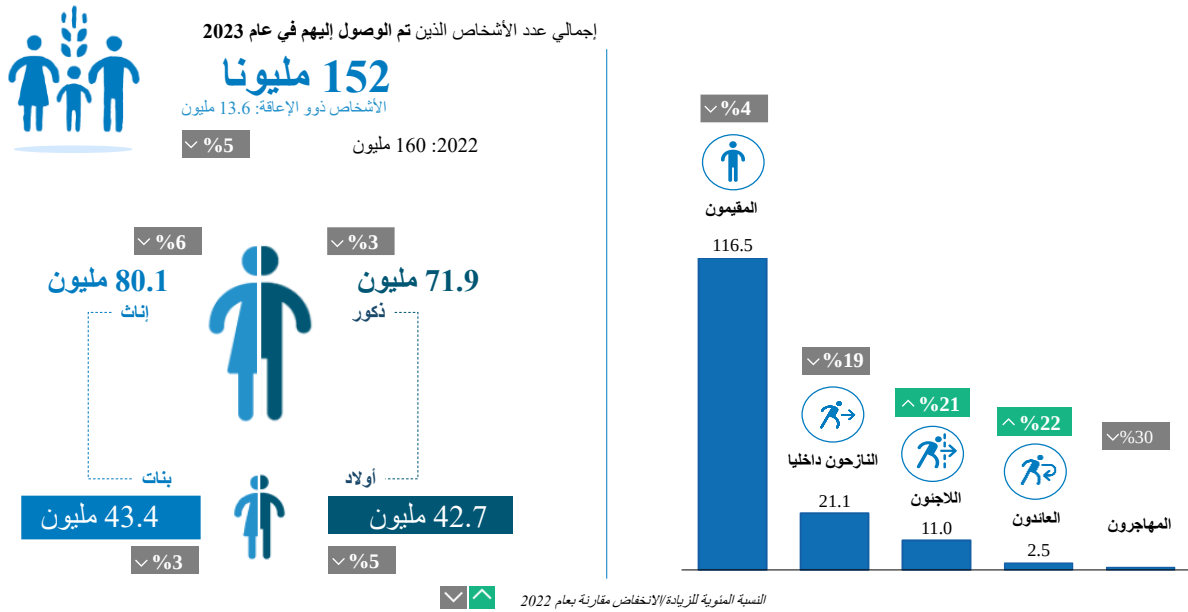
14- وعلى مدى السنوات العشر الماضية، ارتفع عدد النازحين داخليا، واللاجئين، والعائدين والمهاجرين غير النظاميين الذين يساعدهم البرنامج ارتفاعا مطردا، حيث بلغ ذروته في عام 2022 ليصل إلى 38.6 مليون شخص وانخفض قليلا إلى 35.5 مليون شخص في عام 2023. ومع ذلك، انخفضت نسبة النازحين المستفيدين²⁴ ضمن إجمالي عدد الأشخاص الذين يساعدهم البرنامج من 37 في المائة في عام 2018 إلى 23 في المائة في عام 2023.

²² البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. 2011. مذكرة تفاهم بين المفوضية والبرنامج.

²³ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبرنامج. 2024. المركز المشترك بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبرنامج للتميز في البرامج والاستهداف.

²⁴ لا تشمل هذه الأرقام المهاجرين غير النظاميين الذين تتوافر بيانات عنهم منذ عام 2022 فقط.

الشكل 3: الأشخاص الذين تلقوا المساعدة من البرنامج بحسب نوع الجنس والعمر وحالة الإقامة، 2023

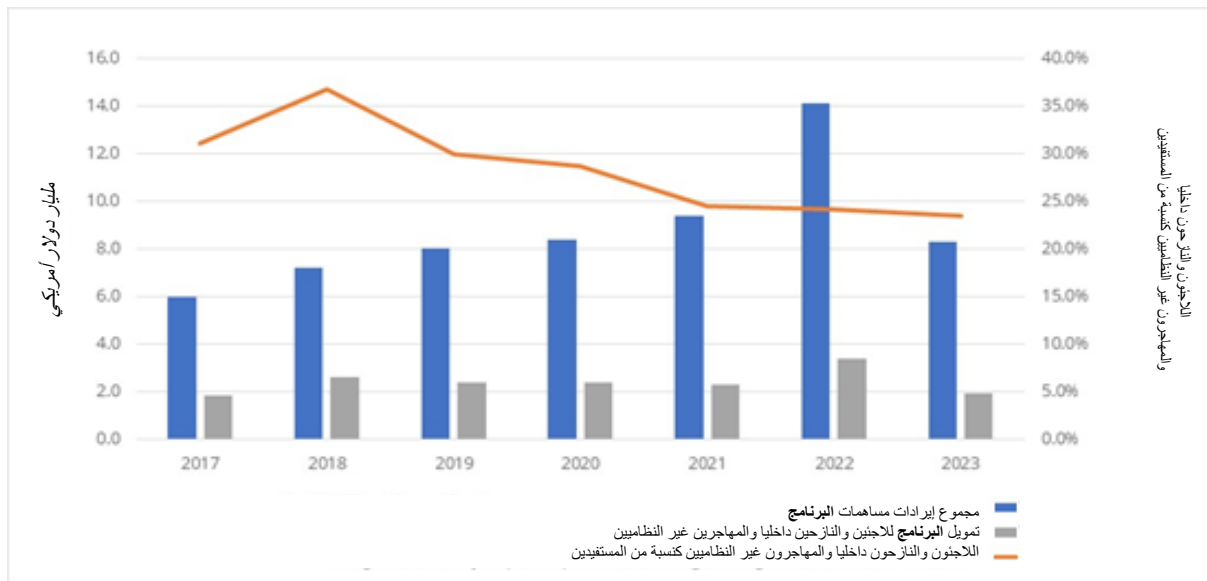


المصدر: "تقرير الأداء السنوي لعام 2023" (WFP/EB.A/2024/4-A/Rev.1)

15- وفي عام 2023، تم تخصيص 60 في المائة من الموارد المتعددة الأطراف لأنشطة الاستجابة للآزمات، وأولي اهتمام خاص للاجئين والأشخاص الذين يواجهون أعلى مستويات الضعف.²⁵ وفي حين لا تتوافر بيانات تمويل محددة بحسب الحالة، يمكن تقدير صورة إجمالية لتمويل البرنامج لعمله مع النازحين والمهاجرين غير النظاميين بشكل تقريبي من خلال ضرب التمويل المؤسسي الإجمالي بنسبة اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين من إجمالي عدد المستفيدين من البرنامج (الشكل 4).

الشكل 4: الاتجاهات التقريبية لتمويل اللاجئين والنازحين داخليا

والمهاجرين غير النظاميين مقارنة بالتمويل المباشر الإجمالي، 2017-2023*



* يُقدّر التمويل المخصص للاجئين والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين على أساس النسبة المئوية للمستفيدين من البرنامج، على افتراض أن التكلفة لكل مستفيد من النازحين والمهاجرين غير النظاميين هي نفسها بالنسبة للمقيمين، 2017-2023.

المصدر: مساهمة التوزيع والإحصاءات المتوقعة، 2024-06-24.

²⁵ "تقرير الأداء السنوي لعام 2022" (WFP/EB.A/2023/4-A/Rev.1). يُعتبر الأشخاص الذين يعانون من أعلى مستويات الضعف أولئك الذين يواجهون المستويين 4 و5 في التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي.

استنتاجات التقييم والنتائج الرئيسية

الأهمية الاستراتيجية

عزز البرنامج استجابته على المستويات العالمية، والإقليمية والقطرية لبيئات النزوح المتزايدة الديناميكية والتعقيد، ولكن رؤيته وموقفه الاستراتيجيين في ما يتعلق باللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي لا يزالان غير واضحين. والنهج التي يعتمدها البرنامج غير متسقة بين المناطق والبلدان، كما أن التوجيهات المؤسسية غير كافية.

16- تتماشى سياسات البرنامج بشكل عام مع الميثاق العالمي بشأن اللاجئين وخطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة بشأن النزوح الداخلي. وإدماج اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين في استراتيجيات البرنامج المؤسسية متباين ويكشف عن نقاط ضعف في عمل المنظمة مع النازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين. ويستجيب البرنامج للهجرة غير النظامية ويتواءم مع الاتفاق العالمي من أجل الهجرة في إقليم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فقط، على الرغم من ارتفاع مستويات الضعف المرتبطة بالهجرة غير النظامية في المناطق الأخرى. أما الاستراتيجيات المشتركة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والخطة والبرامج المؤسسية التي وضعها البرنامج مؤخرا للاستجابة للنزوح الداخلي فلم تترجم إلى توجيهات واضحة تساعد المكاتب القطرية على تحديد ودعم المسارات المناسبة محليا للانتقال من تلبية الاحتياجات الفورية للاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين إلى بناء اعتمادهم على الذات.

17- ويتوقف مدى تغطية مسائل النزوح والهجرة في وثائق الخطط الاستراتيجية القطرية وطريقة تلك التغطية، على اعتراف الحكومات باللجوء، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين وكيفية اعترافها بهم وإعطائهم الأولوية لهم. وقد جاء دعم البرنامج للنازحين والمهاجرين غير النظاميين باستمرار ضمن الأطر القانونية الوطنية. وفي الخطط الاستراتيجية القطرية والتقارير القطرية السنوية، ثمة ميل إلى جمع اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين بغيرهم من الأشخاص المتأثرين بالأزمات، وغالبا ما يتم ذلك من دون اعتراف صريح في حصائل الخطط الاستراتيجية القطرية. وقد أدى تركيز البرنامج على المستوى القطري، وابتعاده عن البرامج الإقليمية، إلى توليد ثغرات في الرصد والتحليل المطلوبين لتوقع البرنامج واستجابته للعوامل المتعددة البلدان والعابرة للحدود وآثار النزوح والهجرة.

18- وباستثناء البلدان القليلة حيث طوّر البرنامج تركيزا صريحا على البيئات الحضرية، فإن اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين الذين يعيشون في المناطق الحضرية غير مشمولين عادة في دعم البرنامج الذي يركز في الغالب على السياقات الريفية. وهذا يمكن أن يولد عامل "جذب" يضطر من خلاله أفراد الأسرة الذين يسعون إلى الحفاظ على أهليتهم للحصول على التحويلات إلى التنقل ذهابا وإيابا بين المراكز الحضرية ومخيمات النازحين.

19- وبينما يسعى البرنامج باستمرار إلى الالتزام بالمبادئ الإنسانية في تقديم المساعدة للاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين، فإنه يدرك المفاضلات الممكنة في تطبيق تلك المبادئ في ظروف معينة، مثل السعي إلى إبرام اتفاقيات مع الحكومات أو الجماعات المسلحة من غير الدول من أجل الحفاظ على إمكانية وصول المساعدات الإنسانية. ويمكن أن يُنظر إلى حقيقة تقديم مساعدات محدودة أو عدم تقديم مساعدات إلى أعداد كبيرة من المهاجرين غير النظاميين خارج أمريكا اللاتينية، أو إلى اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين المقيمين في المناطق الحضرية، على الرغم من احتمال ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي والتغذوي لديهم ارتفاعا كبيرا جدا، على أنها عدم التزام بمبادئ الإنسانية والحياد.

الفعالية

تبيّن استجابات البرنامج البرامجية لاحتياجات اللاجئين والنازحين داخليا نقاط قوته التقليدية في تلبية الاحتياجات الفورية للأشخاص. وأمّا البرنامج مجال كبير لتعزيز وتحسين نهجه في بناء الاعتماد على الذات وتحسين التغذية، كما أن مساعدته للمهاجرين غير النظاميين محدودة للغاية. وفي بعض البلدان، قدم البرنامج مساهمات مهمة في إدماج اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين في النظم الوطنية، ولكنه لم يول بعد الاعتبار الكامل للمجالات البرامجية التي يمكنه أن يقدم فيها دعما أطول أجلا للاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين على نطاق واسع، على سبيل المثال من خلال مثل المساهمات على مستوى النظم في شبكات الأمان، وبرامج الوجبات المدرسية، وأسواق الأغذية وإعادة التأهيل البيئي.

- 20- من المعترف به على نطاق واسع أن البرنامج هو الوكالة الإنسانية الرئيسية في مجال الأغذية والتغذية القادرة على توسيع نطاق استجاباتها بسرعة خلال أزمات النزوح الكبرى، وتوفير القيادة في تأمين وصول المساعدات الإنسانية إلى النازحين قسرا.
- 21- ويقدم البرنامج مساهمات مهمة في تلبية احتياجات الأمن الغذائي الفورية للاجئين والنازحين داخليا، إلا أن المساعدة الطارئة المقدمة للمهاجرين غير النظاميين محدودة للغاية مقارنة باحتياجاتهم. ويتم تقديم المساعدة النقدية للاجئين والنازحين داخليا قدرا أكبر من الاستقلالية. ومع ذلك، تبين أن اللاجئين في حالات النزوح الممتد كانوا حساسين للغاية للتخفيضات في المساعدة النقدية، مما أدى إلى آليات تكيف سلبية، وهذا يدل على استمرار اعتماد اللاجئين على التحويلات. وتعتمد استراتيجيات تعزيز الاعتماد على الذات لدى اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين اعتمادا كبيرا على البيئة الاقتصادية والأمنية، وعلى استعداد الحكومات المضيفة وقدرتها على توسيع نطاق الحقوق، أو الاستحقاقات أو الدعم للنازحين والمهاجرين غير النظاميين. وفي حين تم تحديد أمثلة على التدريب المهني الذي يقدمه البرنامج وغيره من أشكال الدعم للاعتماد على الذات، فإن مساهمات المنظمة في الاعتماد على الذات وتلبية احتياجات الأمن الغذائي والتغذية الطويلة الأجل للنازحين كانت عادة مقيدة بطبيعتها القصيرة الأجل والصغيرة النطاق، وغالبا ما كانت تفتقر إلى التماسك. ولا يقدم البرنامج الدعم لبناء الاعتماد على الذات للمهاجرين غير النظاميين. وفي حين وجد التقييم أدلة عرضية على مراعاة المسائل البيئية في الدعم الفوري الذي يقدمه البرنامج للاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين، يبدو أن هذه الحالات ظهرت إلى حد كبير استجابة لشواغل الحكومات في ما يتعلق بحماية البيئة وإعادة تأهيل النظام الإيكولوجي في سياقات النزوح الممتد.
- 22- ويمكن الاستخدام المتزايد للتحويلات النقدية البرنامج من تخفيض مخاطر سلاسل الإمداد، وهو يتيح للمتلقين من اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين قدرا أكبر من الاستقلالية حيثما أمكنهم الوصول إلى أسواق الأغذية المحلية. وقد ساعدت المشتريات المحلية في أماكن مثل تلك الموجودة في بنغلاديش وكينيا على تعزيز التماسك الاجتماعي وتسريع انتقال البرامج من التركيز على تلبية الاحتياجات الفورية إلى التدخلات التي تهدف إلى بناء الاعتماد على الذات. وقد زوّدت الاستثمارات في سلاسل الإمداد المحلية التي تدعم النازحين البرنامج بأداة لمساعدة الحكومات على إدراك فوائد دعم اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين من أجل تأمين الاستثمارات في البنى التحتية والقدرة على الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها.
- 23- وكانت تدخلات البرنامج لمعالجة سوء التغذية بين اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين غير كافية إلى حد كبير من حيث الحجم والتغطية، باستثناء سياقات محدودة في المخيمات مثل كوكس بازار في بنغلاديش. وعندما يواجه البرنامج نقصا في التمويل، لا يتخذ موقفا واضحا بشأن ما إذا كان سيستهدف الأشخاص الأكثر ضعفا من الناحية التغذوية أثناء تنقلهم بمساعدة تغذوية عالية الجودة أو ما إذا كان سيصل إلى أعداد أكبر من الأشخاص بمساعدة أقل جودة. وفشلت التوزيعات الغذائية العينية أو النقدية الشاملة في تلبية المتطلبات التغذوية أو الوقاية من سوء التغذية بين الفئات الضعيفة. وقد ساعدت المساعدة "الإضافية" وأولوية الحصول على الأغذية الطازجة المتنوعة للفئات السكانية الأكثر عرضة لسوء التغذية في التخفيف من بعض عواقب التخفيضات الكبيرة في المساعدة الغذائية العامة.
- 24- وحيثما يتاح للأطفال النازحين الوصول إلى المدارس، هناك أدلة واضحة على أن توفير البرنامج للوجبات المدرسية اليومية ساعد على الحد من انتشار الجوع على المدى القصير. كما وفرت برامج الوجبات المدرسية عامل استقرار لأسر اللاجئين الضعيفة ويبدو أنها ساهمت في التماسك الاجتماعي عندما استفاد أيضا أطفال المجتمعات المحلية المضيفة من الوجبات المدرسية، أو عندما تم تزويد المدارس بالمنتجات من الأسواق المحلية.
- 25- وفي حين أن البرنامج يقدم مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الفورية وبناء الاعتماد على الذات للنازحين، لم يعتمد بعد نهجا متماسكا ومنهجيا لمحور العمل الإنساني والتنمية والسلام في تقديم الدعم. وقد بذل البرنامج جهودا لدمج التماسك الاجتماعي وبناء السلام في دعمه للاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين، ولكن في الكثير من البلدان، هناك ثغرات في تصميم نهج تراعي ظروف النزاع واستخدام تحليل السياق والنزاع لإرشاد عمليات تكيف البرامج. وتتسم شراكات البرنامج لضمان تطبيق نهج محور متماسك لتلبية احتياجات الأشخاص المتنقلين بالمحدودية.
- 26- وفي بعض البلدان، قدم البرنامج إسهامات هامة في إدماج اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين في النظم الوطنية، ولا سيما من خلال دعم إدراجهم في السجلات الاجتماعية. وتتوقف المشاركة في النظم الوطنية على اعتراف الحكومات بحقوق مختلف فئات الأشخاص المتنقلين واحتياجاتها. ومن العوائق الشائعة التي تحول دون مشاركة اللاجئين قدرة

الحكومات المضيفة على تغطية التكاليف الإضافية. كما قد يواجه الكثير من النازحين داخليا عوائق في الحصول على إمكانية الوصول إلى النظم الوطنية، وقد وجد التقييم ثغرة في اهتمام البرنامج بهذه المسألة.

27- وإن مساهمات البرنامج في الحلول الدائمة محدودة النطاق وتركز على الإدماج في النظم الوطنية. ولا يؤدي البرنامج حتى الآن دورا كبيرا في الدعوة إلى الحلول الدائمة بالشراكة مع الوكالات الأخرى أو دعمها. ويتمثل الدور الرئيسي للمنظمة في مجال الدعوة في معالجة العوامل الهيكلية التي تعيق تقديم المساعدة إلى اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين. وتتغير إلى حد كبير مساهمات البرنامج في الدعوة المشتركة التي تساعد على ضمان الاعتراف بالنازحين، ونشاطهم الاقتصادي واعتمادهم على أنفسهم.

28- وساعد استخدام البرنامج للخدمات الرقمية على تحسين الفعالية التشغيلية وكان له تأثير إيجابي على تدخلاته لتلبية الاحتياجات الفورية للنازحين. ومع ذلك، يتعين أن تصبح نظمه الرقمية ونظم الرصد الخاصة به أكثر مرونة، وتنقلا وقابلية للتشغيل البيئي من أجل توفير الدعم الشامل للاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين، بدءا من تلبية احتياجاتهم الفورية إلى بناء اعتمادهم على الذات. ونتيجة لذلك، قامت بعض المكاتب القطرية بتطوير حلول مصممة بحسب الطلب (الجدول 2).

الجدول 2: أمثلة عن المنصات والأدوات الرقمية المصممة بحسب الطلب

المثل	الجدول 2: أمثلة على المنصات والأدوات الرقمية المصممة بحسب الطلب الفائدة
الرقابة الرقمية على مستودعات سلاسل الإمداد في كينيا	تحسين إبراز المخزون وكفاءة سلاسل الإمداد في مبادرات الاستعداد والاستجابة على المستوى القطري
مصفوفة تتبع النزوح واتفق تبادل البيانات في موزمبيق (2023)	تدعم تبادل البيانات في الوقت الحقيقي بين البرنامج والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة من أجل الاستجابة المشتركة للنزوح
إدخال لبنات البناء الأساسية في بنغلاديش التي تم تطويرها مع مسرع الابتكار التابع للبرنامج	يدعم خصوصية البيانات، وتبادل البيانات بين الوكالات والحد من ازدواجية الخدمات بين الوكالات
دمج الهوية البيومترية وخصوصية البيانات باستخدام لبنات البناء الأساسية في الأردن	يدعم تبادل البيانات إدارة التحويلات وتتبع المستفيدين بين الوكالات
الرسائل النصية القصيرة في قطاع غزة	تبادل المستفيدين آخر المستجدات حول المحلات التجارية التي تتوافر فيها المنتجات الغذائية المغذية
إدخال منصة نقدية متعددة الأغراض تعمل من خلال حكومة تركيا	يقدم إمكانية ربط التحويلات النقدية للاجئين بنظم شبكات الأمان الوطنية
إدخال برنامج "تكافل" للتحويلات الاجتماعية في موريتانيا	يدمج شبكات الأمان الاجتماعي لتعزيز مشاركة الأسر المضيفة وأسر اللاجئين في الاقتصاد

فهم وإدماج مواطن الضعف المحددة الخاصة باللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين

إن مواطن الضعف المتداخلة للاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين غير مدمجة بشكل جيد في السياسات والتوجيهات ذات الصلة، وهناك ثغرات كبيرة في فهم ورصد البرنامج لمواطن الضعف المحددة الخاصة بالنازحين والمهاجرين غير النظاميين في ظروفهم المختلفة والمتغيرة. وفي حين أن البرنامج يأخذ في الاعتبار جنس الأشخاص وعمرهم وإعاقهم لدى توجيه أهداف مساعدته، وأن الاستهداف القائم على الاحتياجات يساعد على تحديد أولويات المساعدة للاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين، فمن النادر أن تكون المساعدة مصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات ومواطن الضعف المحددة لدى مختلف فئات الأشخاص المتنقلين.

29- لدى البرنامج سياسات وتوجيهات عامة وذات صلة لتوجيه أهداف المساعدة بأساليب تيسر مشاركة جميع الفئات الاجتماعية، بما في ذلك النساء والبنات والأشخاص ذوو الإعاقة، وهو يولي اهتماما متزايدا لتمكين المرأة ومشاركة جميع الفئات الاجتماعية بين اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين. ومع ذلك، ترد ثغرات في فهم البرنامج لكيفية تقاطع مواطن الضعف المحددة للمستفيدين مع حالة نزوحهم أو هجرتهم. ويتفاقم ذلك بسبب عدم وجود بيانات مؤسسية مصنفة داخل البرنامج.

- 30- وعلى الرغم من أن البرنامج يجري مجموعة من التقييمات والتحليلات، إلا أنها ليست مصممة حاليا لبناء فهم شامل لمواطن الضعف المرتبطة بالنزوح أو الهجرة غير النظامية، أو الأساليب التي يتقاطع فيها النزوح والهجرة مع المخاطر الأوسع نطاقا المتعلقة بالاعتبارات الجنسانية، والعمر، والإعاقة والحماية. ووافق الشركاء باستمرار على أن تقييمات البرنامج تضيف قيمة ولكنهم شددوا على أنه في سياقات النزوح الديناميكية، يتعين على البرنامج التركيز على تزويد شركائه بمشورة قابلة للتنفيذ عند وقوع الأحداث أو قبل وقوعها.
- 31- ويزود الاستهداف القائم على الاحتياجات البرنامج بأداة مهمة تدعم تكييف المساعدة مع مختلف سياقات النزوح أو الهجرة غير النظامية، وما يرتبط بها من فرص ومعوقات موجودة لفئات مختلفة من النازحين والمهاجرين غير النظاميين. ومع ذلك، نادرا ما ارتبط إدخال الاستهداف القائم على الاحتياجات بتوفير الدعم لبناء الاعتماد على الذات للأسر التي لا تحظى بالأولوية، مما أدى إلى تراجع بعض الأسر إلى حالة أكثر ضعفا. ويتعين أيضا على البرنامج أن ينظر في تكاليف إدخال إجراءات الاستهداف التي تتطلب تحديثات منتظمة في السياقات الديناميكية.
- 32- ولم يتم تصميم نظم الرصد في البرنامج لتصنيف البيانات المتعلقة بالمستفيدين وفقا لحالة النزوح أو الهجرة وفي ما يتعلق بالأنشطة المحددة التي يشاركون فيها. وهي لا تسمح للبرنامج بتتبع التغيرات في مواطن الضعف الناتجة عن التحولات في المساعدة التي يقدمها البرنامج، كما أنها غير قادرة على تتبع حركة المستفيدين بين أنشطة الخطط الاستراتيجية القطرية أو عبر الحدود. ونتيجة لذلك، فإن قدرة البرنامج على تحليل مساهماته في نتائج محددة للاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين، أو مقارنة البيانات بين البلدان، أو بناء خط رؤية يركز على المستفيد – مثلا، عندما تسهل البرامج انتقال الأفراد والأسر من التدخلات التي تلبي احتياجاتهم الفورية إلى الأنشطة التي تبني اعتمادهم على الذات – هي قدرة محدودة جدا. كما أن نهج البرنامج الذي يركز على الأنشطة يتعارض مع نظم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، التي تتطلب ولايتهما فهم كيفية تأثير الحالة على الضعف، مما يولد حاجزا أمام تبادل البيانات والتعاون الفعالين.
- 33- وفي حين أن تدخلات البرنامج لصالح اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين والمجتمعات المحلية المقيمة تستهدف تعزيز تمكين المرأة والفتيات ومشاركتهم، فهي لا تعالج الأسباب الجذرية لعدم المساواة، والمعايير الثقافية، والقيم وهياكل السلطة، ولا يقدم البرنامج مساهمة مجدية في الحاصلات المتعلقة بتمكين المرأة ومشاركة جميع الفئات الاجتماعية بين النازحين والمهاجرين غير النظاميين. وهناك أيضا أدلة قليلة على وجود دعم مصمم خصيصا للنازحين والمهاجرين غير النظاميين الذين يعانون من إعاقات أو هم كبار في السن، مما يشير إلى عدم إيلاء الاعتبار الكافي لكيفية تصميم الدعم الذي يقدمه البرنامج لتلبية الاحتياجات الفورية لمعالجة مواطن الضعف المحددة في أسر اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين.

إدارة المخاطر وحماية اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين

يقوم البرنامج بتحديد وإدارة المخاطر المتعلقة بالدعم الذي يقدمه للاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين في ما يتعلق بالمقام الأول بإمكانية وصوله إلى هذه الفئات السكانية وقدرته على مساعدتها. يأخذ البرنامج في الاعتبار بشكل كاف مخاطر الحماية التي يواجهها النازحون والمهاجرون غير النظاميين خلال تدخلاته الخاصة بالمساعدة الغذائية، وقد أحرز تقدما كبيرا في تطوير آليات التعقيبات في سياقات النزوح. ومع ذلك، فإن قدرته المحدودة على الاستجابة للتعقيبات من الأشخاص المستهدفين، ومخاطر الحماية التي يواجهها النازحون خارج مواقع توزيع المساعدة الغذائية تستدعي تعاوننا أكثر فعالية مع الوكالات الأخرى.

- 34- تحدد المكاتب القطرية، في وثائق الخطط الاستراتيجية القطرية وسجلات المخاطر الداخلية، المخاطر المرتبطة بالتدخلات الخاصة باللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين في ما يتعلق بالوصول إلى المساعدة الإنسانية بشكل رئيسي، وتتواءم الخطط الاستراتيجية القطرية مع الحقوق والاستحقاقات التي تمنحها الحكومات للنازحين. ويمكن أن يؤدي هذا النهج العملي إلى التغاضي عن الفئات الضعيفة من النازحين أو المهاجرين غير النظاميين الذين لا تعترف بهم الحكومات، أو قد يجبر البرنامج على إيجاد أساليب بديلة للوصول إلى هذه الفئات في سياقات تشغيلية صعبة. ومن غير الواضح كيف يدير البرنامج المخاطر في هذه الحالات.
- 35- وتماشيا مع السياسة المؤسسية، يأخذ البرنامج مسائل الحماية في الاعتبار عند استهداف اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين وتقديم المساعدة لهم، ويظهر فهما مناسباً لمسائل الحماية في ما يتعلق بتوفير الأغذية والتحويلات النقدية للنازحين والمهاجرين غير النظاميين. ومع ذلك، لا يأخذ البرنامج في الاعتبار بما فيه الكفاية مخاطر الحماية التي يواجهها اللاجئون،

والنازحون داخليا والمهاجرون غير النظاميين خارج المنطقة المجاورة مباشرة لمواقع التوزيع، أو كيف يمكن أن يؤدي تخفيض المساعدة إلى استراتيجيات سلبية للتكيف. ويحتاج شركاء البرنامج المتعاونون إلى مزيد من الدعم في تعزيز قدرتهم على تعميم الحماية، بما في ذلك في سياقات النزوح والهجرة.

36- وأحرز البرنامج تقدما كبيرا في إدخال آليات التعقيبات المجتمعية المحلية، والتي كانت موجودة في جميع البلدان التي شملها التقييم. وعلى الرغم من أن هذه الآليات تساعد على تحسين مشاركة المستفيدين وإدارة التحويلات، واجه البرنامج تحديات في معالجة التعقيبات الواردة، بما في ذلك في ما يتعلق بحالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ولم يستخدم هذه التعقيبات باستمرار لتحسين استجابته لشواغل النازحين والمهاجرين غير النظاميين. وهناك مجال لتعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة الأخرى من أجل زيادة فعالية إحالة وحل شواغل الحماية الخاصة باللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين، بما في ذلك ما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين.

الشراكات لدعم اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين

يرى الشركاء أن المزايا النسبية الرئيسية للبرنامج في دعم اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين تتعلق بقدرته على التعبئة، والتكيف وتوسيع نطاق عملياته بسرعة استجابة لحالات الطوارئ، وقدرته على التفاوض بشأن الوصول إلى المواقع الحساسة. وفي حين يستفيد البرنامج من مجموعة من الشراكات الاستراتيجية والتشغيلية التي تدعم المكاتب القطرية في التصدي للتحديات المتزايدة التعقيد التي يواجهها النازحون والمهاجرون غير النظاميين، فإن هناك حاجة إلى المزيد من القيادة، والتعاون والوضوح في ما يتعلق بالأدوار والمسؤوليات، ويتوفر مجال كبير لتحسين المشاركة مع الحكومات، والمؤسسات الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء المتعاونين لمساعدة اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين على التقدم نحو الاعتماد على الذات.

37- تعتبر الجهات الفاعلة الخارجية البرنامج شريكا بالغ الأهمية في استجاباتها في كل من حالات الطوارئ السريعة الظهور والأزمات الممتدة. وتشمل العناصر الرئيسية للقيمة المضافة للبرنامج التي يعترف بها الشركاء على نطاق واسع ما يلي:

➤ تواجهه الواسع النطاق في سياقات النزوح وعلى طول طرق الهجرة، مما يتيح له الوصول إلى الوافدين الجدد في الوقت المناسب؛

➤ سلسلة إمداداته وخدماته الإنسانية، بما في ذلك التمويل بالسلف وآليات الاستجابة السريعة، والخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة والاتصالات في حالات الطوارئ؛

➤ قدرته وأدواته التشغيلية التي توفر المرونة لتكثيف التدخلات في الأوضاع الديناميكية، مثل حالات النزوح عبر الحدود الوطنية؛

➤ ومرونته وديناميكيته، بدعم من مراكزه الابتكارية في كولومبيا، وألمانيا وكينيا.

38- ويرى أيضا الشركاء أن قدرة البرنامج على إشراك الحكومات في التفاوض بشأن الوصول إلى النازحين الضعفاء والمجتمعات المحلية في المواقع الحساسة تمثل مساهمة فائقة الأهمية في العمل الإنساني، استنادا إلى ولاية البرنامج في مجال الأمن الغذائي والتغذية.

39- وكان هناك مسار إيجابي في مشاركة البرنامج مع الشركاء على جميع المستويات. وتضفي مذكرة تفاهم عالمية الطابع الرسمي على شراكة البرنامج مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن العمل مع النازحين، وتلزم كلتا المنظمين بتوضيح نقاط القوة والمسؤوليات الخاصة بكل منهما، ودعم التبادل التقني وتبادل المعلومات، وتعزيز الدعوة المشتركة، وتعبئة الموارد وتبادل البيانات. ويوفر المركز المشترك بين البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للمكاتب القطرية الدعم الاستراتيجي والتقني للتخطيط الاستراتيجي وتصميم البرامج، والتقييمات والتحليلات المشتركة، والاستهداف وتحديد الأولويات المستندين إلى البيانات، والمساءلة أمام الأشخاص المتضررين، وتبادل البيانات وإدارة المعرفة. وقد أكد استعراض خارجي أجري مؤخرا للمركز المشترك على المساهمات الهامة التي يقدمها المركز، ولكنه أعرب عن شواغل تتعلق بمحدودية نقل القدرات، والتقدم المتواضع في مجال التشغيل البيئي وتبادل البيانات، وعدم كفاية الدعم الرفيع المستوى.

40- وتتبع شراكة البرنامج مع المنظمة الدولية للهجرة نمودجا مختلفا يقوم على تحديد مجالات التعاون الاستراتيجي على المستويين المؤسسي والقطري على أساس كل حالة على حدة. وقد وضع البرنامج والمنظمة الدولية للهجرة خطة عمل مشتركة في عام

2023، ومن المقرر توقيع بيان مشترك للشراكة في عام 2025. ولا يزال من غير الواضح كيف سيتم تفعيل هذا التعاون على المستويين الإقليمي أو القطري.

41- ويشارك البرنامج على نطاق واسع، من خلال مكاتبه الإقليمية، في آليات التنسيق على المستوى الإقليمي التي تدعم اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين. وفي حين أن معظم الشراكات الإقليمية التي تدعم النازحين تركز على استجابة إنسانية مشتركة للنزوح – والهجرة غير النظامية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – هناك أمثلة قليلة على دعم البرنامج للحلول الإقليمية المشتركة لتلبية الاحتياجات الأطول أجلا للنازحين أو المهاجرين.

42- وتؤدي المكاتب القطرية للبرنامج دورا رئيسيا في التنسيق المشترك بين الوكالات للمساعدة في دعم اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين من خلال هياكل التنسيق الإنسانية، والأفرقة والمجموعات العاملة المواضيعية. وتشمل المجالات التي لا يزال التنسيق على المستوى القطري يواجه فيها تحديات، تبادل البيانات بين الوكالات بشأن النازحين والمهاجرين غير النظاميين، والمشاركة في الدعوة الاستراتيجية مع الحكومات، والمشاركة مع الشركاء الإنمائيين – كيانات الأمم المتحدة الأخرى، والمؤسسات المالية الدولية والشركاء المتعاونين – في ما يتعلق بوضع استراتيجيات مشتركة لدعم البرمجة الطويلة الأجل للاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين، وانتقالهم نحو الاعتماد على الذات.

تدبير الموارد اللازمة لدعم اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين

على الرغم من تزايد أعداد النازحين قسرا والمهاجرين غير النظاميين، من المرجح أن يكون التمويل المخصص للاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين قد انخفض مقارنة بالتمويل المخصص للسكان المقيمين، وهيمن عليه التمويل القصير الأجل المخصص الذي يركز على تلبية الاحتياجات الفورية، مما يحد من قدرة البرنامج على دعم الاعتماد على الذات على نطاق واسع. كما أن هناك فجوة في قدرات الموظفين في مجالي النزوح والهجرة، ولا سيما في ما يتعلق ببرامج الاعتماد على الذات والتدخلات التي تعالج مواطن الضعف ومخاطر الحماية المحددة التي يتعرض لها النازحون والمهاجرون غير النظاميين.

43- لا تتوفر بيانات مؤسسية عن نسبة التمويل المباشر المخصص لدعم النازحين والمهاجرين غير النظاميين مقارنة بإجمالي المساهمات، كما أن الثغرات في بيانات البرنامج ونظم الرصد الخاصة به تحد من قدرة المنظمة على تجميع وتحليل التمويل المخصص للاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين كفئات متميزة من المستفيدين. ومع ذلك، من المحتمل أن تكون النسبة الإجمالية قد انخفضت منذ عام 2018، بما يتماشى مع نسبة اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين ضمن إجمالي السكان المستفيدين من البرنامج. وأدى انخفاض التمويل المقدم من الجهات المانحة مقارنة بالاحتياجات، بما في ذلك في سياقات النزوح الممتد، إلى استهداف عدد أقل من اللاجئين والنازحين داخليا للحصول على دعم البرنامج، وأدى في بعض الأحيان إلى توقف تقديم البرنامج للدعم المستهدف للوقاية من سوء التغذية بين النساء والبنات من الحوامل والمرضعات، والأطفال النازحين. وفي البلدان الواقعة خارج إقليم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لم يتمكن فريق التقييم من تحديد حالات استكشاف مكاتب البرنامج القطرية لفرص التمويل لدعم المهاجرين غير النظاميين.

44- وحدت الطبيعة القصيرة الأجل للتمويل المخصص للاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين من قدرة البرنامج على توفير الدعم الطويل الأجل للنازحين. كما أن أولويات الجهات المانحة والتخصيص الذي تعتمد إليه يحدان من قدرة البرنامج على تحويل استجابته الاستراتيجية للنازحين والمهاجرين غير النظاميين نحو بناء الاعتماد على الذات. وفي حين أشارت الجهات المانحة التي لها تاريخ في دعم البرامج الطويلة الأجل إلى استعدادها لاستكشاف إمكانية إدماج مختلف الفئات السكانية في حافظات مساهماتها، حدد التقييم حالات قليلة خصصت فيها الجهات المانحة أموالا لتدخلات بناء القدرة على الصمود التي تدعم اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين.²⁶

45- ويبدو أن التركيز التاريخي على تمويل المنح لتلبية الاحتياجات الفورية، وعدم وجود عرض عمل واضح قد أعاقا قدرة البرنامج على بناء الشراكات الاستراتيجية الطويلة الأجل اللازمة لنقل اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين نحو تدخلات الاعتماد على الذات على نطاق واسع، أو توسيع قاعدة التمويل من خلال، على سبيل المثال، أدوات تمويل التنمية التي تدعم الحلول الطويلة الأجل للنازحين والمهاجرين غير النظاميين جنبا إلى جنب مع المجتمعات المحلية المقيمة. وفي حين أن

²⁶ يصنف البرنامج عادة أنشطة الاعتماد على الذات للاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين على أنها أنشطة بناء القدرة على الصمود، ولكن هناك فروقات واضحة بين المفهومين.

مستويات التمويل المرن الذي يتلقاه البرنامج لا تزال متواضعة مقارنة بأشكال التمويل الأخرى، فهي تتيح فرصة لاستكشاف المكاسب من حيث الكفاءة في استجابة المنظمة لحالات الطوارئ والجهود المشتركة المبذولة لتسريع عمليات الانتقال نحو الاعتماد على الذات.

46- وفي حالات النزوح على نطاق واسع، قدم المقر المركزي والمكاتب الإقليمية للبرنامج دعماً فعالاً للمكاتب القطرية لتعيين الموظفين. ومع ذلك، حتى في الأزمات الممتدة، كانت هناك صعوبات واضحة في تعيين البرنامج موظفين ذوي خبرة في مسائل النزوح والهجرة وذوي مجموعات المهارات اللازمة لتيسير الانتقال من التدخلات التي تلبي الاحتياجات الفورية نحو الحلول الأطول أجلاً، أو لتزويد اللاجئين، والنازحين داخلياً والمهاجرين غير النظاميين بالدعم من أجل تمكين ومشاركة المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة، ومن أجل الحماية.

التوصيات

47- ليس الهدف من التوصيات استحداث سياسة جديدة بل توجيه عملية تحديث وتشكيل السياسات، والترتيبات المؤسسية والدعم البرامجي القائمة بأساليب قد تعزز دعم البرنامج للاجئين، والنازحين داخلياً والمهاجرين غير النظاميين إلى جانب المجتمعات المحلية والحكومات المضيفة.

الرقم	التوصية	الأولوية والمسؤولية والموعد النهائي
1	الموقف المؤسسي للبرنامج صياغة رؤية وموقف مؤسسي واضح بشأن دعم البرنامج للاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والضعفاء تغذوياً، وإدراج هذا الموقف بشكل منهجي في الأطر الاستراتيجية والمعارية ذات الصلة للبرنامج. • تحديد العناصر والحدود الرئيسية للنهج الاستراتيجي للبرنامج في مساعدة اللاجئين والنازحين داخليا الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والضعفاء تغذوياً في سياقات حالات الطوارئ والنزوح الممتد، بما يتماشى مع ولاية المنظمة، ويتناول الاستعداد لحالات الطوارئ، والاستجابة للأزمات والتحويلات إلى الاعتماد على الذات والحلول الدائمة. • توضيح النية المؤسسية للبرنامج في ما يتعلق بتقديم المساعدة للمهاجرين غير النظاميين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والضعفاء تغذوياً، ونقاط الدخول الاستراتيجية لدعم هذه الفئة من الأشخاص في المستقبل. • تضمين الموقف المؤسسي للبرنامج في ما يتعلق باللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين في التوجيهات المتعلقة بصياغة الخطط الاستراتيجية القطرية والسياسات والاستراتيجيات المواضيعية والقطاعية ذات الصلة. • تحديد النهج الاستراتيجي الذي يتبعه البرنامج في عمله في سياقات النزوح والهجرة الحالية والناشئة عبر الحدود، والآليات المطلوبة للاستجابة المتماسكة والمنسقة المتعددة البلدان في هذه السياقات.	الأولوية: عالية المسؤولية: دائرة الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها (شعبة سياسات البرامج والتوجيه) الدعم: دائرة التغذية وجودة الأغذية؛ دائرة المسائل الجنسانية والحماية والشمول؛ دائرة الوجبات المدرسية والحماية الاجتماعية؛ دائرة المناخ والقدرة على الصمود (شعبة سياسات البرامج والتوجيه) شعبة التحليل والتخطيط والأداء المديرون الإقليميون والقطريون فرع الخدمات الرقمية (شعبة التكنولوجيا) فرع التحول الرقمي وتطوير الأعمال (شعبة الخدمات الإدارية) الموعد النهائي: نهاية عام 2026
2	برامج البرنامج والشراكات ذات الصلة تحديد عرض برامج البرنامج والشراكات التي يحتاج إليها من أجل إدماج اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين بشكل مناسب في التدخلات الخاصة بالاستعداد لحالات الطوارئ، وتلبية الاحتياجات الفورية، وبناء الاعتماد على الذات وتنفيذ الحلول الدائمة، وتعزيز إدخال المسارات الانتقالية منذ بداية الاستجابة للأزمات. • تزويد المكاتب القطرية بإطار عمل برامجي متماسك يحدد خيارات وحدود ما يقدمه البرنامج لمختلف فئات اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين، ويأخذ في الاعتبار القيود والفرص المحددة للاستجابة التشغيلية للبرنامج في مختلف السياقات القطرية، مثل الأحكام القانونية للاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين؛ والاعتبارات الأمنية واعتبارات الوصول؛ والبيئة الاقتصادية؛ والقدرات الوطنية والمحلية. • تحديد الثغرات الحرجة في التوجيهات التشغيلية للبرنامج والأدوات اللازمة لتنفيذ موقفه المؤسسي وبرامجه في السياقات الريفية والحضرية وسياقات المخيمات، وتطوير أو تنقيح التوجيهات والأدوات ذات الصلة بدعم من المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية. • تحديد الثغرات الحرجة في قدرة البرنامج الداخلية على تنفيذ برامجه الخاصة باللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين، بما في ذلك معالجة المسائل الشاملة ومسائل الحماية، والاستثمارات المطلوبة لتعزيز القدرات، والتوجيه والتوظيف والدعم الفعالة. • تحديد وتفعيل المجموعة الواسعة من الشراكات الاستراتيجية والبرامجية اللازمة لتنفيذ ودعم برامج البرنامج للاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين إلى جانب كيانات الأمم المتحدة الأخرى، والمؤسسات المالية الدولية، والشركاء المتعاونين، والحكومات، والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة المحليين. • تعزيز المشاركة الاستراتيجية للبرنامج في الدعوة، إلى جانب الوكالات المكلفة وأصحاب المصلحة الآخرين، من أجل تهيئة بيئة تمكينية تدعم اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين من خلال الانتقال بالبرامج نحو بناء الاعتماد على الذات وتنفيذ حلول دائمة في مختلف البلدان.	الأولوية: عالية المسؤولية: دائرة الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها (شعبة سياسات البرامج والتوجيه) الدعم: دائرة التغذية وجودة الأغذية؛ دائرة المسائل الجنسانية والحماية والشمول؛ دائرة الوجبات المدرسية والحماية الاجتماعية؛ دائرة المناخ والقدرة على الصمود (شعبة سياسات البرامج والتوجيه) شعبة التحليل والتخطيط والأداء شعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ المديرون الإقليميون والقطريون شعبة الشراكات المتعددة الأطراف والقطرية البرامجية فرع الخدمات الرقمية (شعبة التكنولوجيا) فرع التحول الرقمي وتطوير الأعمال (شعبة الخدمات الإدارية) الموعد النهائي: نهاية عام 2026
3	نظم بيانات البرنامج وتقييمها وتحليلها تعزيز نظم بيانات البرنامج وقدراته التحليلية لتحسين فهم المنظمة لمواطن الضعف المتداخلة للاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين، وإثراء البرمجة، وتيسير التنسيق بين الوكالات، وتمكين تبادل البيانات القائم على المبادئ بشأن اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين.	الأولوية: عالية المسؤولية: شعبة التحليل والتخطيط والأداء الدعم: دائرة تحليل الأمن الغذائي والتغذية؛ دائرة رصد البرامج والإبلاغ عنها (شعبة التحليل والتخطيط والأداء) دائرة الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها (شعبة سياسات البرامج والتوجيه) المديرون الإقليميون والقطريون

الرقم	التوصية	الأولوية والمسؤولية والموعود النهائي
	- تضمين البيانات المتعلقة باللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين بحسب الفئة، وكذلك العمر، والجنس والإعاقة، في جميع نظم البيانات والرصد في البرنامج، وفي منهجياته للتقييم، وأخذ العينات والتحليل، بما يتيح لتصميم البرامج، والاستهداف وتحديد الأولويات أن تأخذ في الاعتبار المسائل المتعلقة بالنزوح القسري والهجرة غير النظامية. - التأكد من أن النظم المؤسسية للبرنامج تحدد وتتبع اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين طوال دورة البرنامج وعملية الميزنة. - تعزيز الاهتمام بالنزوح القسري، والهجرة غير النظامية والمسائل ذات الصلة في التحليل السياقي للبرنامج ونظمه للإنذار المبكر في السياقات المتعددة البلدان، والعابرة للحدود وسياق كل بلد على حدة. - في حالة الاستجابة المشتركة بين الوكالات، تعزيز نظم إدارة المستفيدين ومواءمة ضمانات خصوصية البيانات من أجل أمثل توليد للبيانات عن المستفيدين، وقابلية التشغيل البيئي وتبادل البيانات القائم على المبادئ.	فرع الخدمات الرقمية (شعبة التكنولوجيا) فرع التحول الرقمي وتطوير الأعمال (شعبة الخدمات الإدارية) مكتب الخصوصية العالمي الموعود النهائي: نهاية عام 2026
4	<i>الحماية وتحديد المخاطر والتخفيف من حثتها</i> ضمان استناد كامل الدعم الذي يقدمه البرنامج للاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين إلى تحليل شامل للحالة في ما يتعلق بالمخاطر التي تواجهها النساء، والبنات، والرجال والأولاد، والمخاطر الناجمة عن الحماية المتعلقة بالمسائل السياقية، وضمان تضمينه آليات قوية لضمان المساءلة أمام الأشخاص المتضررين. - تعزيز وتطبيق التوجيهات لضمان زيادة فهم موظفي البرنامج وشركائه لمواطن الضعف المحددة المتعلقة بالحماية لدى اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين، بما في ذلك تلك التي تواجهها النساء، والبنات، والرجال والأولاد أو الناجمة عن شواغل أخرى، وأهمية مراعاة ظروف النزاع. - التأكد من إجراء تحليل شامل وموثق للمخاطر المتعلقة بالحماية، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتماكك الاجتماعي وغيرها من المسائل التي تؤثر على اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين، بالاشتراك مع الوكالات الأخرى حيثما أمكن، وإدماجها بشكل منهجي في تصميم البرامج واتخاذ القرارات بشأن الاستهداف وتحديد الأولويات. - مواصلة تعزيز المشاركة المنهجية للاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين في تصميم البرامج وتنفيذها؛ واستعراض الشكاوى والتعقيبات والاستجابة لها؛ وإدارة إحالات الحماية، بما في ذلك حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، إلى النظم المناسبة للوكالات المفوضة، أو الإدارات الحكومية أو الشركاء المتعاونين، بحسب الاقتضاء. - استعراض وتنظيم نهج البرنامج في تحديد المخاطر وإدارتها، بما في ذلك المخاطر الشاملة ومخاطر الحماية، في السياقات التي يكون فيها وصول المساعدات الإنسانية محدودا ويعتمد فيها البرنامج على شركائه المتعاونين أو غيرهم من الجهات الفاعلة غير الحكومية في التواصل في الميدان.	الأولوية: عالية المسؤولية: دائرة الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها (شعبة سياسات البرامج والتوجيه) الدعم: دائرة المسائل الجنسانية والحماية والشمول (شعبة سياسات البرامج والتوجيه) وحدة الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (مكتب المديرية التنفيذية) المديرون الإقليميون والقطريون المستشارون الإقليميون والقطريون المعنيون بالمنظور الجنساني والحماية فرع المخاطر والمساءلة (شعبة إدارة المخاطر) الموعود النهائي: منتصف عام 2026
5	<i>شراكات البرنامج مع الوكالات المفوضة قانونا</i> تعزيز الشراكات الاستراتيجية والتشغيلية مع الوكالات التي لديها تفويضات بشأن النزوح والهجرة، ومعالجة الثغرات في التحليل، وتبادل البيانات والمعلومات، وتنسيق المساعدات والحلول للاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين. - توضيح دور البرنامج في ما يتعلق بوكالات اللاجئين المفوضة في تنسيق الاستجابات المشتركة بين الوكالات وتحديد أولوياتها للاحتياجات الفورية للنازحين قسرا، وتعديل الدعم في السياقات الممتدة، وتيسير التحولات نحو الاعتماد على الذات والحلول الدائمة بشكل مشترك. - مواصلة تعزيز المشاركة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحشد الشراكات في جمع الأموال من أجل زيادة تعزيز المركز المشترك للتميز في البرامج والاستهداف كخدمة فائقة الأهمية تعزز علاقة البرنامج الاستراتيجية والتشغيلية بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على المستويات المؤسسية، والإقليمية والقطرية. - استعراض وتحديد المداخل التي يمكن من خلالها تعزيز علاقة البرنامج بالمنظمة الدولية للهجرة، بما في ذلك خطة العمل الخاصة بالنازحين داخليا وكجزء من الجهود الرامية إلى إنشاء موقف متماسك مشترك بين الوكالات بشأن الهجرة غير النظامية في مختلف السياقات والاستجابة لها.	الأولوية: عالية المسؤولية: دائرة الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها (شعبة سياسات البرامج والتوجيه) الدعم: المديرون الإقليميون والقطريون شعبة التحليل والتخطيط والأداء شعبة الشراكات المتعددة الأطراف والقطرية البرامجية فرع الخدمات الرقمية (شعبة التكنولوجيا) دائرة الوجبات المدرسية والحماية الاجتماعية (شعبة سياسات البرامج والتوجيه) الموعود النهائي: نهاية عام 2026

الرقم	التوصية	الأولوية والمسؤولية والموعود النهائي
6	<i>الموارد المالية</i> تعزيز تركيز البرنامج على تعبئة الموارد أثناء الأزمات السريعة الظهور والأزمات الممتدة من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية للاجئين، والنازحين داخليا، والمهاجرين غير النظاميين والسكان المضطهدين تلبية أكثر فعالية، ودعم الانتقال نحو حلول أطول أجلا بشكل أفضل منذ بداية الاستجابة للأزمات. • تعزيز الدعوة الرفيعة المستوى مع الجهات المانحة – على المستوى الثنائي، وبالشراكة مع شركاء البرنامج في الأمم المتحدة ومن خلال المنابر والمنتديات العالمية ذات الصلة، مثل المنتدى العالمي للاجئين – من أجل تحسين التمويل لتلبية الاحتياجات الفورية، وبناء الاعتماد على الذات وتنفيذ حلول دائمة للاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين والمجتمعات المحلية المضيفة والعائدين. • اعتماد موقف واضح في مجال الدعوة لمشاركة البرنامج مع المؤسسات المالية الدولية والجهات الفاعلة في مجال التنمية في جميع مجالات المشاركة الاستراتيجية ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية للاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين، بما في ذلك إدراجهم في نظم شبكات الحماية الوطنية. • تعزيز إبراز مخصصات التمويل لدعم اللاجئين، والنازحين داخليا والمهاجرين غير النظاميين في إطار النظم المالية للبرنامج من أجل دعم الجهود تعبئة الموارد الموجهة الهدف. • استعراض الدور المحتمل للتمويل المرن في دعم التدخلات التي تبين كيف يمكن ربط تلبية الاحتياجات الفورية ربطا برامجا بنجاح بالاعتماد على الذات والحلول الدائمة.	الأولوية: عالية المسؤولية: خدمات تنسيق الشراكات (إدارة الشراكات والابتكار) الدعم: المكاتب الإقليمية والعالمية؛ شعبة الشراكات المتعددة الأطراف والقطرية البرامجية دائرة تحليل الأمن الغذائي والتغذية دائرة إدارة ميزانية البرامج (شعبة التحليل والتخطيط والأداء) المديرون الإقليميون والقطريون دائرة الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها؛ دائرة التغذية وجودة الأغذية؛ ودائرة الوجبات المدرسية والحماية الاجتماعية (شعبة سياسات البرامج والتوجيه) الموعود النهائي: نهاية عام 2026